- **الجمهورية – الخميس 04.01.2018**
  - إرتفاع أسعار النفط في آسيا

التفاصيل:

إرتفاع أسعار النفط في آسيا

تسجل اسعار النفط ارتفاعا في آسيا حيث بلغت اعلى مستوى لها منذ سنتين ونصف السنة بسبب الاضطرابات في ايران وتحسن النشاط في قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة.
وارتفع سعر برميل النفط الخفيف "لايت سويت كرود" تسليم شباطر 28 سنتا ليصل الى 61,91 دولارا في المبادلات الالكترونية في آسيا.
اما برميل البرنت النفط المرجعي الاوروبي تسليم آذار، فقد ربح 12 سنتا وبلغ سعره 67,96 دولارا.
وقال غريغ ماكينا المحلل في مجموعة "اكسيتريدر" ان "الاوضاع الجيوسياسية تلعب من جديد دورا بسبب الحرب بالوكالة بين ايران والسعودية في المنطقة .
واضاف ان الوضع الايراني يمكن ان يتفاقم اذا انتهز الرئيس الاميركي دونالد ترامب الفرصة "لاعادة فرض عقوبات على ايران والتراجع عن الاتفاق الذي وقعته الادارة السابقة وسمح لايران باستئناف صادراتها من الخام."
وتابع ماكينا ان "هذا الامر سيؤدي الى سحب كميات كبيرة من النفط من الاسواق."

- **وطنية – الخميس 04.01.2018**
  - فرعية اللجان المشتركة ناقشت الاطار العام لقانون الموارد البترولية وتستكمل جلستها بعد الظهر

التفاصيل:

فرعية اللجان المشتركة ناقشت الاطار العام لقانون الموارد البترولية وتستكمل جلستها بعد الظهر

وطنية - عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة والمكلفة درس اقتراح قانون الموارد البترولية على الاراضي اللبنانية جلسة، قبل ظهر اليوم، في المجلس النيابي، برئاسة النائب جوزف المعلوف وحضور النواب: باسم الشاب، نعمة الله ابي نصر، فادي الهبر، هاني قبيسي ومحمد قباني.
كما حضر عن هيئة ادارة قطاع البترول: غابي دعبول، وسام شباط، الفرد سرحان، رشا ياغي، عاصم ابو ابراهيم، دوللي ابي يونس، وسام الذهبي، وعن معهد حوكمة الموارد الطبيعية لوري هايبتيان، رئيس "جمعية بيتي" جوزفين زغيب، عن الحركة البيئية اللبنانية الياس ابو مراد، وعن وزارة البيئة سامر الهاشم، اختصاصيون بيئيون، بلال اسماعيل اختصاصي جيولوجي، عن وزارة المالية فاديا صقر وجو سكر عبد النور (لجنة النفط).
اثر الجلسة صدر عن اللجنة البيان التالي:

"افتتحت الجلسة بالنقاش حول الاطار العام للقانون، وقدمت هيئة ادارة قطاع البترول شروحات حول الحسومات والمميزات الخاصة في القانون على ان تتابع اللجنة النقاش في جلسة بعد الظهر .

- **الشرق الاوسط – الخميس 04.01.2018**
  - الصين: مخزونات النفط التجارية تهبط وتوقعات بطلب أقوى في 2018
  - توترات إيران تدفع النفط لأعلى مستوى منذ عامين ونصف

التفاصيل:

الصين: مخزونات النفط التجارية تهبط وتوقعات بطلب أقوى في 2018

»أباريق الشاي» تستهلك كميات قياسية من الخام وتسجل أعلى معدل تكرير في تاريخها

أظهرت الكثير من المؤشرات الصادرة على مدى الأسبوع الحالي والأسبوع السابق وجود تحسن فيما يتعلق بالنظرة العامة للطلب على النفط والغاز الطبيعي بصورة عامة في العام الحالي. مما يجعل الصين اللاعب الرئيس هذا العام في سوق الطاقة .

وفيما يلي أهم الأخبار والمؤشرات الصادرة من الصين بناء على تقديرات رسمية أو من مصادر موثوقة في الصناعة

مخزونات النفط التجارية

في هبوط ملموس

أعلنت الصين الشهر الماضي عن هبوط قياسي في كمية النفط المخزن لأغراض تجارية، فيما لا يبدو واضحاً حجم ما تم تخزينه من النفط الخام في الصين ضمن المخزون الاستراتيجي.

وهبطت المخزونات التجارية بنهاية نوفمبر (تشرين الثاني) بنحو 3 في المائة من مستوى أكتوبر (تشرين الأول)، لتصل إلى 26.12 مليون طن متري، وهو الأقل منذ 7 سنوات على الأقل، بحسب النشرة الشهرية التي تصدرها وكالة الأنباء الصينية شينخوا. ومن المفترض أن يكون هذا هو الهبوط للشهر الخامس على التوالي بناء على تقديرات وكالة الطاقة الدولية، والتي قالت أواخر العام الماضي إن المخزونات التجارية (وهي مختلفة عن المخزونات الاستراتيجية) انخفضت في أكتوبر بنحو 15.4 مليون برميل، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ ديسمبر (كانون الأول) عام 2011 .

وكان هذا هو التراجع للشهر الرابع على التوالي (آنذاك) في المخزونات التجارية الصينية. وتدعم هذه الأرقام أن الطلب الصيني كان في صورة طلب من المصافي، وليس بغرض التخزين... وهو ما توضحه كذلك بيانات مصافي التكرير الصغيرة المعروفة باسم «أباريق الشاي»، والتي سجلت معدلات تكرير قياسية الشهر الماضي.

وهبطت المخزونات التجارية كذلك للمواد البترولية بصورة عامة بنسبة 3.05 في المائة مدفوعة بهبوط مخزونات البنزين ووقود الطائرات، رغم ارتفاع مخزونات البنزين بنسبة 4.17 في المائة إلى 7.7 مليون طن متري وهو الأعلى منذ من مايو (أيار).

أباريق الشاي تحصل
على أول حصة واردات في 2018
استهلكت المصافي الصغيرة المستقلة في إقليم شاندونغ في شرق الصين (المعروفة باسم أباريق الشاي لصغر حجمها) كميات كبيرة من النفط في الشهر الماضي هي الأعلى منذ عام 2016. وجاءت هذه الزيادة في استهلاك مصافي أباريق الشاي في الوقت الذي زادت فيه الحكومة الصينية حصة هذه المصافي من الواردات هذا العام. ونقلت وكالة بلومبيرغ الأسبوع الماضي عن مصادر في هذه المصافي قولها إنها حصلت على حصة رسمية لاستيراد نحو 121 مليون طن متري من النفط في 2018. وهذه هي الدفعة الأولى من حصص النفط الذي خصصتها الدولة للمصافي. وستعطي الدولة بحسب تصريح لوزارة التجارة الصينية تصاريح للمصافي غير المملوكة للدولة لاستيراد 142 مليون طن متري في 2018، بزيادة نسبتها 63 في المائة عن الكمية التي تم تخصصيها لها في عام 2017.
وأظهرت بيانات لشركة «إس سي آي» للأبحاث في الصين أن المصافي المستقلة في شاندونغ حيث تتركز غالبية مصافي أباريق الشاي، رفعت من معدلات التكرير في الأسبوع الماضي المنتهي في 29 ديسمبر (كانون الأول)، لتصل إلى 68.85 في المائة من طاقاتها التكريرية بزيادة عن الأسبوع الذي سبقه. وكانت هذه المصافي سجلت أعلى معدل تكرير في تاريخها في 15 ديسمبر (كانون الأول) بعد وصوله إلى 70.18 في المائة من إجمالي طاقتها.

الصين تستورد المزيد
من الغاز الأميركي
سيشهد هذا العام تغيراً كبيراً في أنماط الاستهلاك الصيني حيث بدأت البلاد في استيراد المزيد من المواد الهيدروكربونية من الولايات المتحدة. فبعد زيادة ملحوظة في واردات النفط من أميركا، زادت الصين وارداتها من الغاز الطبيعي الأميركي، لتصبح الولايات المتحدة في نوفمبر ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي إلى الصين بعد أستراليا وقطر .
واستوردت الصين نحو 407 أطنان مترية من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة في نوفمبر بزيادة 57 في المائة عن أكتوبر، بحسب بيانات الجمارك الصينية، فيما لم تكن الصين تستورد أي غاز أميركي في نوفمبر من عام 2016. وتذهب نحو ربع صادرات أميركا من الغاز المسال إلى الصين منذ أكتوبر بحسب تقديرات وكالة بلومبيرغ.
واستوردت الصين في نوفمبر 1.47 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال من أستراليا، تليها قطر بنحو 815 ألف طن متري. وتعتمد الصين كذلك على واردات الغاز في الصورة الغازية وليس السائلة فقط، حيث تستورده بأنابيب من البلدان المجاورة مثل تركمانستان وأوزبكستان وميانمار.
واستوردت الصين في نوفمبر 1.59 مليون طن من الغاز من تركمانستان التي تعتبر المصدر الأول عبر الأنابيب للصين، تليها أوزبكستان بنحو 417 ألف طن متري.
وتتجه الصين هذا العام للتفوق على اليابان لتصبح أكبر مستورد في العالم للغاز الطبيعي الذي تستخدمه ليحل محل الفحم في إطار حملة مكافحة التلوث التي تشنها بكين.
والصين، أكبر مستورد للنفط والفحم في العالم بالفعل، هي ثالث أكبر مستهلك للغاز الطبيعي في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا. لكنها تستورد نحو 40 في المائة من احتياجاتها لأن الإنتاج المحلي لا يكفي لتلبية الطلب.
وأظهرت بيانات أولية من «تومسون رويترز أيكون» أن واردات الصين من الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال ستصل إلى 67 مليون طن بزيادة أكثر من 25 في المائة على أساس سنوي. وزادت واردات الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 50 في المائة. ويسعى الرئيس دونالد ترمب لبيع المزيد من الطاقة للصين، وهذا ما جعل البلدين يزيدان التبادل، حيث أوضحت بيانات الجمارك الصينية الشهر الماضي أن الصين استوردت نحو 1.18 مليون طن متري من النفط الأميركي في نوفمبر، أي ما يعادل 290 ألف برميل يومياً وهي أعلى كمية تم استيرادها من

الولايات المتحدة خلال أي شهر في هذا العام.
وارتفعت واردات الصين من نفط الولايات المتحدة من يناير (كانون الثاني) إلى نوفمبر بنسبة 1304 في المائة (ألف وثلاثمائة وأربعة في المائة) مقارنة بالسنة الماضية، لتصل إلى 6.8 مليون طن متري وهي كمية عالية جداً.

تحسن مؤشرات التصنيع في الصين
دعمت مؤشرات التصنيع في الصين أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث أصبح هناك تفاؤل بقدرة الاقتصاد الصيني على النمو هذا العام مما يزيد الطلب على النفط. وأظهر تقرير صادر أول من أمس نمو النشاط الاقتصادي لقطاع التصنيع في الصين خلال ديسمبر (كانون الأول) الماضي، بأسرع وتيرة له منذ 4 شهور، بفضل الأداء القوي للإنتاج والطلبيات الجديدة. وارتفع مؤشر «كايشين لمديري المشتريات لقطاع التصنيع» خلال الشهر الماضي إلى 51.5 نقطة، مقابل 50.8 نقطة خلال نوفمبر الماضي. كما ارتفعت وتيرة نمو قطاعات الإنتاج والطلبيات الجديدة والصادرات خلال ديسمبر (كانون الأول) الماضي. في الوقت نفسه استمر نمو الضغوط على الطاقة الإنتاجية لقطاعات التصنيع في الصين، في ظل استمرار تزايد الطلبيات مع تراجع أعداد قوة العمل المتاحة. ويركز مؤشر كايشين على الأنشطة الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد يمثل استمرار قوة المؤشر دليلا على مرونة الطلب العالمي على منتجات معظم هذه الشركات المصدرة. وقالت كايشين في بيان إن «الإنتاج التصنيعي استمر في الزيادة في أنحاء الصين في نهاية 2017.«

توترات إيران تدفع النفط لأعلى مستوى منذ عامين ونصف
صعدت أسعار النفط أثناء تعاملات أمس الأربعاء إلى أعلى مستوياتها في عامين ونصف العام بدعم من توترات ناجمة عن استمرار الاضطرابات في إيران، العضو بمنظمة «أوبك»، غطت على زيادة في الإنتاج في الولايات المتحدة وروسيا.
وبحلول الساعة 14:25 بتوقيت غرينيتش ارتفعت العقود الآجلة لـ«خام القياس الأميركي - غرب تكساس الوسيط» 55 سنتا إلى 60.91 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ يونيو (حزيران) 2015. وصعدت عقود «خام القياس العالمي - مزيج برنت» 50 سنتا إلى 67.07 دولار للبرميل، مقتربة من مستوى 67.29 دولار الذي سجلته أول من أمس الثلاثاء، وهو الأعلى منذ مايو (أيار) 2015.
وحذر كارستن فريتش، المحلل لدى «كومرتس بنك» من أن الأسعار تواجه تصحيحا نزوليا متوقعا أن يضعف الدعم الذي حصلت عليه الأسعار بتأثير من الاضطرابات في إيران، ما لم يبدأ الوضع في التأثير على إنتاج النفط، وهو ما لم يحدث حتى الآن، أو أن تعيد الولايات المتحدة فرض عقوبات على طهران، بحسب «رويترز.«
ويتوقع «كومرتس بنك» أن يبلغ سعر «خام برنت» 60 دولارا في 2018. ويقول متعاملون إن الأسواق ارتفعت كثيرا في الآونة الأخيرة في وقت من المنتظر أن يزيد فيه الإنتاج الأميركي مجددا وتظهر فيه شكوك بشأن ما إذا كان نمو الطلب سيستمر عند المستويات الحالية.
وارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط نحو 16 في المائة منذ منتصف 2016 ليبلغ 9.75 مليون برميل يوميا بنهاية العام الماضي.
كما تأثرت المعنويات سلبا ببعض المخاوف من أن روسيا قد لا تكون ملتزمة بشكل كامل بتعهداتها في الاتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بخفض الإنتاج بواقع 300 ألف برميل يوميا من أعلى مستوى شهري في 30 عاما البالغ 11.247 مليون برميل يوميا الذي سجلته في أكتوبر (تشرين الأول) 2016.

وتظهر أحدث بيانات لعام 2017 أن إنتاج روسيا من النفط زاد إلى 10.98 مليون برميل يوميا في المتوسط، مقارنة مع 10.96 مليون برميل يوميا في 2016، و10.72 مليون برميل يوميا في 2015.

- **الديار – الخميس 04.01.2018**
  - مخزونات النفط الخام الأمريكية تهبط 5 ملايين برميل

التفاصيل:

مخزونات النفط الخام الأمريكية تهبط 5 ملايين برميل

أعلن معهد البترول الأمريكي، أمس الأربعاء، أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة هبطت الأسبوع الماضي بينما ارتفعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير.

وأظهر بيانات من معهد البترول أن مخزونات الخام انخفضت خمسة ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 29 كانون الأول لتصل إلى 427.8 مليون برميل في حين كانت توقعات المحللين تشير إلى هبوط قدره 5.1 مليون برميل، حسبما ذكرت رويترز.

وتراجعت مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينغ بولاية أوكلاهوما بمقدار 2.1 مليون برميل، وارتفعت مخزونات البنزين بواقع 1.8 مليون برميل بينما كان محللون شملهم استطلاع لرويترز قد توقعوا زيادة قدرها 2.2 مليون برميل.

وأظهرت بيانات معهد البترول أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، قفزت 4.3 مليون برميل بينما كان من المتوقع أن ترتفع 477 ألف برميل، فيما زادت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام 280 ألف برميل يوميا إلى 7.6 مليون برميل يوميا.

- **النهار – الخميس 04.01.2018**
  - هذا البلد سيصبح أكبر مستورد للغاز في العالم

التفاصيل:

هذا البلد سيصبح أكبر مستورد للغاز في العالم

تتجه #الصين هذا العام للتفوق على اليابان لتصبح أكبر مستورد في العالم للغاز الطبيعي الذي تستخدمه ليحل محل الفحم في إطار حملة مكافحة#التلوث التي تشنها بيجينغ.

والصين، أكبر مستورد للنفط والفحم في العالم بالفعل، هي ثالث أكبر مستهلك للغاز الطبيعي في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا. لكنها تستورد نحو 40 بالمئة من احتياجاتها لأن الإنتاج المحلي لا يكفي لتلبية الطلب. وأظهرت بيانات من تومسون رويترز ايكون أن واردات الصين من الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال ستصل إلى 67 مليون طن بزيادة أكثر من 25 بالمئة على أساس سنوي. وزادت واردات الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 50 بالمئة .

وهذه البيانات، التي تشمل ناقلات الغاز الطبيعي المسال التي وصلت إلى الصين وتقديرات تدفق الواردات الشهرية عبر الأنابيب، هي بيانات أولية نظرا لعدم توافر بيانات كانون الأول حتى الآن. وما زالت الصين تتخلف عن#اليابان التي تقدر وارداتها السنوية من الغاز بنحو 83.5 مليون طن،

وجميعها من الغاز المسال، لكن إجمالي الواردات الصينية من الغاز تجاوز واردات اليابان في أيلول وفي تشرين الثاني مجددا وفقا لبيانات حكومية وبيانات أخرى لتدفقات الشحن. ويتوقع محللون أن تتفوق الصين على اليابان في واردات عام 2018 بأكمله.
بدأت الصين العام الماضي في تحويل ملايين المنازل والكثير من المنشآت الصناعية من الفحم إلى الغاز في إطار الجهود الرامية للحد من التلوث مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في طلبيات الاستيراد. وأكبر ثلاثة موردين للغاز الطبيعي المسال إلى الصين هي أوستراليا وقطر وماليزيا، بينما تأتي واردات الغاز عبر خطوط الأنابيب من آسيا الوسطى وميانمار. ويجري تشييد خط أنابيب يربط الصين وروسيا.

- **الحياة – الخميس 04.01.2018**
  - النفط عند أعلى مستوى منذ منتصف 2015
  - «وزارة الطاقة»: هذه حقيقة تصريح الفالح عن أسعار الطاقة
  - شركة نفط إيطالية تبدأ التنقيب قبالة سواحل المغرب

التفاصيل:

النفط عند أعلى مستوى منذ منتصف 2015
بلغت أسعار النفط اليوم (الخميس)، أعلى مستوياتها في ما يزيد على عامين ونصف العام، لتبلغ مستويات لم تُسجل منذ بداية موجة انخفاض أسواق السلع الأولية في 2014-2015، بدعم من التوترات في إيران، وهي من كبار المنتجين، وخفوضات الإنتاج الجارية التي تقودها «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك).
وتلقت الأسعار دعماً من أسواق الأسهم الآسيوية التي حومت قرب أعلى مستوى في عشر سنوات اليوم، وسط بيانات قوية من اقتصادات رئيسة، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان وألمانيا.
وبحلول الساعة 06:23 بتوقيت غرينيتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام «غرب تكساس الوسيط» الأميركي 49 سنتاً أو ما يعادل 0.8 في المئة من سعر التسوية السابقة إلى 62.12 دولار للبرميل. ولامست العقود 62.17 دولار قبل ذلك بقليل، وهو أعلى مستوياتها منذ أيار (مايو) 2015.
وزادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج «برنت» 29 سنتا أو ما يعادل 0.4 في المئة إلى 68.13 دولار للبرميل، بعدما سجلت أعلى مستوى منذ أيار (مايو) 2015 عند 68.19 دولار قبل ذلك بقليل.
وحفز انخفاض كبير لدرجات الحرارة في الولايات المتحدة أيضا الطلب في الأجل القصير خصوصاً على زيت التدفئة.
وقال محلل الاستثمار لدى «ريفكين سيكيوريتيز» وليام أولوفلين في أستراليا: «من الواضح أن السوق تزداد تفاؤلا بالنفط في الوقت الذي تقترب فيه مستويات المخزون من متوسط خمس سنوات. الضبابية الجيوسياسية في إيران ثالث أكبر منتج في أوبك تساهم أيضاً في دعم الأسعار في الوقت الذي يحتج فيه المواطنون مجددا ضد الحكومة».
وكان معهد البترول الأميركي قال أمس، إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة انخفضت خمسة ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 29 كانون الأول (ديسمبر) الماضي إلى 427.8 مليون برميل.

«وزارة الطاقة»: هذه حقيقة تصريح الفالح عن أسعار الطاقة

أوضحت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية أن ما يتم تداوله في وسائل تواصل اجتماعي حول تصريح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح، بأنه «لن يكون هناك أي تصحيح لأسعار الطاقة عام 2018» غير صحيح إطلاقاً.

وقالت الوزارة في بيان صحافي إن «حديث خالد الفالح خلال المؤتمر الصحافي الخاص بأثر الإنفاق التوسعي في موازنة عام 2018 المنعقد في 20 كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي، كان يدور حول عدم تغيير أسعار الطاقة للقطاع الصناعي فقط، لتخفيف العبء على المواطنين خلال الفترة التي تحتاجها الصناعات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد استهلاكها للطاقة، وهو الأمر الذي تم تطبيقه فعلاً».

وأشار البيان إلى أنه يمكن مشاهدة مقطع الفيديو الذي تحدث خلاله وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية عن هذا الموضوع على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة.

شركة نفط إيطالية تبدأ التنقيب قبالة سواحل المغرب

حصلت «الشركة الإيطالية للهيدركربورات» (أي إن آي) على رخصة للحفر والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي قبالة سواحل مدن طرفاية وسيدي يفني وطانطان المغربية.

وبموجب عقد أبرمته مع «المكتب الوطني للكربوهيدرات والمعادن»، تسعى الشركة بحسب ما أوردت صحيفة «أي بي سي» الإسبانية أمس (الأربعاء)، إلى «اكتشاف مخزون مهم من المحروقات والغاز الطبيعي في المنطقة الساحلية المقابلة جزيرتي فويرتي بينتورا ولانثاروتي في أرخبيل الكناري»، مشيرة إلى أن «عمليات التنقيب ستمتد إلى مساحة 23 كيلومتراً، وبعمق مياه يصل إلى 1000 متر».

وبحسب صحيفة «هسبريس» المغربية، فإن حصة الشركة من عملية التنقيب تصل إلى «75 في المئة في باطن سواحل الصحراء، فيما تعود النسبة المتبقية إلى المكتب الوطني».

وأضافت أن «التنقيب عن النفط والهيدروكربورات في السواحل الجنوبية للمملكة يأتي في ظل عزم السلطات المغربية إنشاء منطقة صناعية في مدينة طرفاية، بقيمة مالية تعادل 8 ملايين يورو، وعلى مساحة 35 هكتاراً، ستتحول إلى قطب تنموي يعتمد على الطاقة والخدمات اللوجيستية».

وذكّرت الصحيفة بأن «عدداً من الشركات التي تم التعاقد معها أعلن توقفه عن أعمال التنقيب في سواحل مدن الصحراء ومناطق أخرى، بسبب فشله في التوصل إلى مخزون للمحروقات، على عكس كل المؤشرات الأولية».

- **جريدة الجريدة – الخميس 04.01.2018**
  - النفط الكويتي يرتفع 2 سنت ليبلغ 63.80 دولار
  - «مؤسسة البترول» تعلن أسعار الغاز المسال لشهر يناير - «البروبان» بـ 590 دولارا و«البيوتان» بـ 570 دولارا

التفاصيل:

النفط الكويتي يرتفع 2 سنت ليبلغ 63.80 دولار
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2 سنت في تداولات أمس الأربعاء ليبلغ 63.80 دولار أمريكي مقابل 63.78 دولار للبرميل في تداولات يوم أمس الأول الثلاثاء وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس مسجلة أعلى مستوياتها في عامين ونصف العام مع استمرار الاضطرابات في إيران وبيانات اقتصادية من الولايات المتحدة وألمانيا.
وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 1.27 دولار ليصل إلى مستوى 67.84 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي 1.26 دولار ليصل عند التسوية إلى مستوى 61.63 دولار.

«مؤسسة البترول» تعلن أسعار الغاز المسال لشهر يناير - «البروبان» بـ 590 دولارا و«البيوتان» بـ 570 دولارا
أعلنت مؤسسة البترول الكويتية اليوم الخميس الأسعار الجديدة لغاز البترول المسال (البروبان) و(البيوتان) لشهر يناير الجاري.
وقالت المؤسسة في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن الطن المتري الواحد من غاز (البروبان) سيباع ب 590 دولارا خلال يناير الجاري في حين سيباع الطن المتري الواحد من غاز (البيوتان) ب 570 دولارا.
ويستخدم غازا البترول المسال (البروبان) و(البيوتان) في صناعة البتروكيماويات إضافة إلى استخدامات أخرى كوقود الطبخ والتدفئة وغيرها من الاستخدامات.
وتتأثر أسعار الغاز المسال بأسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا وانخفاضا باعتبارها محددا رئيسيا لأسعار هذه المواد إضافة إلى تأثرها بقوى العرض والطلب في السوق وعوامل أخرى.

- **صحيفة الاقتصادية – الخميس 04.01.2018**
  - النفط عند أعلى مستوى منذ منتصف 2015 وسط توترات إيران وتحسن السوق
  - "بتروليوم إيكونوميست": خسائر فادحة في انتظار قطاع الطاقة الإيراني
  - تقرير حكومي: أسعار الطاقة لا تزال ضمن الأقل عالميا

التفاصيل:

النفط عند أعلى مستوى منذ منتصف 2015 وسط توترات إيران وتحسن السوق
بلغت أسعار النفط اليوم الخميس أعلى مستوياتها فيما يزيد على عامين ونصف العام، لتبلغ مستويات لم تُسجل منذ بداية موجة انخفاض أسواق السلع الأولية في 2014-2015 بدعم من التوترات في إيران، وتخفيضات الإنتاج الجارية التي تقودها أوبك.
كما تلقت الأسعار دعما من أسواق الأسهم الآسيوية التي حومت قرب أعلى مستوى في عشر سنوات اليوم الخميس وسط بيانات قوية من اقتصادات رئيسية بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان وألمانيا.

وبحلول الساعة 0623 بتوقيت جرينتش ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 49 سنتا أو ما يعادل 0.8 في المئة من سعر التسوية السابقة إلى 62.12 دولار للبرميل. ولامست العقود 62.17 دولار قبل ذلك بقليل وهو أعلى مستوياتها منذ مايو أيار 2015.
وزادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 29 سنتا أو ما يعادل 0.4 في المئة إلى 68.13 دولار للبرميل بعدما سجلت أعلى مستوى منذ مايو أيار 2015 عند 68.19 دولار قبل ذلك بقليل.
وحفز انخفاض كبير لدرجات الحرارة في الولايات المتحدة أيضا الطلب في الأجل القصير خاصة على زيت التدفئة.
وقال وليام أولوفلين محلل الاستثمار لدى ريفكين سيكيوريتيز في أستراليا "من الواضح أن السوق تزداد تفاؤلا بالنفط في الوقت الذي تقترب فيه مستويات المخزون من متوسط خمس سنوات. الضبابية الجيوسياسية في إيران تساهم أيضا في دعم الأسعار في الوقت الذي يحتج فيه المواطنون مجددا ضد الحكومة."
كان معهد البترول الأمريكي قال أمس الأربعاء إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة انخفضت خمسة ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 29 ديسمبر كانون الأول إلى 427.8 مليون برميل.

"بتروليوم إيكونوميست": خسائر فادحة في انتظار قطاع الطاقة الإيراني

أكد تقرير "بتروليوم إيكونوميست" الدولي أن القطاع النفطي الإيراني يواجه أزمة طاحنة بسبب اندلاع احتجاجات واضطرابات واسعة في البلاد، مشيرا إلى أن خطورة الأزمة وانعكاساتها على قطاع الطاقة تجيء من منطلق الافتقار إلى الوضوح بشأن مسببات وأهداف المظاهرات في البلاد ما يجعل التنبؤات بنتائجها أمرا صعبا.
وقال التقرير "إن صناعة الطاقة غير بعيدة عن تأثير الاضطرابات مع اتساع المظاهرات والاشتباكات في المدن والبلدات في جميع أنحاء إيران، على الرغم من أن المسؤولين هناك يزعمون حتى الآن أن قطاع الطاقة يعمل بشكل طبيعي ولم يتأثر وتصدير إنتاج النفط والغاز الطبيعي."
وأضاف التقرير أنه "لا يمكن لأحد أن يقول بكل يقين كيف ستتطور موجات الاضطرابات في الشوارع الإيرانية بسبب عدم وجود موضوع رئيسي ومحوري للاحتجاجات."
وأوضح التقرير أن المظاهرات تعكس الاستياء الشعبي العام إزاء مجموعة من القضايا أبرزها الظروف الاقتصادية الصعبة إضافة إلى الفساد على مستوى النخبة والقادة ويمثل إدانة للمؤسسة الحاكمة، وتدعو إلى عودة الشاه، لافتا إلى أن الشباب الإيرانيين - على وجه الخصوص - غاضبون من الموقف الاستبدادي لحكام ايران.
وحدد التقرير الدولي التأكيد أنه من المؤشرات المؤكدة للأزمة التي تتعمق بشكل خطير أن تفاقم الاحتجاجات يعطل قطاع الطاقة في إيران ويلحق به خسائر فادحة.
وفي هذا الإطار، أوضح لـ "الاقتصادية"، جوران جيراس مساعد مدير بنك "زد آي إف" في كرواتيا، أن الأزمة الإيرانية والمخاوف من انقطاع إمداداتها أعادت بقوة تأثير العوامل الجيوسياسية إلى المشهد في سوق الطاقة وقادت أسعار النفط - التى عادة ما تبدأ العام الجديد على حالة من الهدوء - إلى بداية قوية وصعود منحنى الأسعار إلى مستويات قياسية هي الأعلى منذ عام 2015.
ونوه جيراس بتأثير عامل آخر شديد الأهمية حدث في الأسبوع الأخير من عام 2017 عقب أنباء عن ارتفاع حصص استيراد النفط الخام لمصافي التكرير الصينية المستقلة، ما يشير إلى زيادة قوية في الطلب على النفط في ثاني أكبر مستهلك في العالم، لافتا إلى أن الطلب سينمو بنحو 1.5 مليون برميل يوميا في 2018 بحسب تقديرات "أوبك"، ووكالة الطاقة الدولية، وبنوك دولية.

من جانبها، تقول لـ "الاقتصادية"، جايسكا أوهل كبير الاقتصاديين في شركة "شل" العالمية للطاقة، "إن "شل" ترى كثيرا من الفرص في عملية التحول الواسعة التي تشهدها منظومة الطاقة في العالم"، لافتة إلى أن هناك كثيرا من الفرص المتاحة لجميع أنواع الأعمال والمشاريع، وأن تطوير مناخ الاستثمار السليم أمر ضروري إذا أريد للعالم أن يغتنم الفرص المتاحة .
وشددت أوهل على أهمية الوفاء بمعايير مكافحة التغير المناخي وتوسيع التنسيق والتعاون بين المنتجين لتنفيذ اتفاق باريس بما يسهل اتخاذ قرارات تجارية واستثمارية طويلة الأجل وتحفيز الشركات والمستهلكين على تفضيل خيارات أقل من الكربون.
وأكدت أوهل دور مصادر الطاقة المتجددة في مستقبل مزيج الطاقة العالمي، مشيرة إلى أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لا غنى عنهما مستقبلا دون شك، لكن العالم يحتاج إلى طاقة أكبر بكثير مما توفره هذه المصادر.
ونوهت أوهل بأن الطاقة المتجددة تلعب دورا مهما في توليد الكهرباء لكنها في أحسن حالاتها مستقبلا لن تلبي إلا نحو 20 في المائة من الطلب العالمي على الطاقة، لكن يجب أن ندرك أنه لا يزال نحو 80 في المائة من الطلب النهائي على الطاقة لا تستطيع تلبيته إلا موارد الطاقة التقليدية.
من ناحيتها، أشارت لـ "الاقتصادية"، إيرينا سلاف المحللة في "أويل برايس"، إلى أن العام الجديد بدأ مبشرا وإيجابيا في سوق النفط الخام ما رفع مستويات التفاؤل، لافتة إلى أن خامي برنت وغرب تكساس الوسيط استهلا عام 2018 فوق 60 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ كانون الثاني (يناير) 2014 قبل انهيار الأسعار، وهذه مؤشرات عن أن السوق على طريق حصد مزيد من المكاسب .
وأضافت سلاف أن "الطلب القوي وانخفاض المعروض يعتبران سببين رئيسيين وراء ارتفاع الأسعار"، مشيرة إلى أن الأساسيات وتوقعات السوق جاءت قوية هذا العام بما فيه الكفاية خاصة بعد أنباء عن إعادة تشغيل مبكر لخط أنابيب نفط بحر الشمال "فورتيز" الذي تسبب تصدعه في أوائل الشهر الماضي في خفض المعروض بشكل مفاجئ ومؤثر كما كان لاستئناف الإنتاج في ليبيا بعد انفجار نفس التأثير الداعم لنمو الأسعار بسبب القلق على استقرار الإمدادات.
إلى ذلك، ارتفعت أسعار النفط أمس إلى أعلى مستوى في عامين ونصف العام في ظل توترات ناجمة عن اضطرابات دخلت يومها السادس في إيران، عضو "أوبك"، تمحو أثر ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة وروسيا.
وبحسب "رويترز"، فقد ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 49 سنتا عن سعر التسوية السابقة إلى 60.87 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى منذ حزيران (يونيو) 2015، فيما صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 43 سنتا إلى 67 دولارا للبرميل مقتربة من السعر المرتفع البالغ 67.29 دولار الذي سجلته أمس الأول وهو الأكبر منذ أيار (مايو) 2015.
وحذر كارستن فريتش المحلل لدى "كومرتس بنك" من أن الأسعار تواجه تصحيحا حيث سيضعف الدعم الذي حصلت عليه الأسعار من الاضطرابات في إيران ما لم يبدأ الوضع في التأثير في إنتاج النفط، وهو ما لم يحدث بعد، أو أن تعيد الولايات المتحدة فرض عقوبات على طهران.
ويتوقع "كومرتس بنك" أن يبلغ سعر خام برنت 60 دولارا في 2018، ويقول متعاملون "إن الأسواق ارتفعت كثيرا في الآونة الأخيرة في وقت من المنتظر أن يزيد فيه الإنتاج الأمريكي مجددا وتثار فيه شكوك بشأن ما إذا كان نمو الطلب سيستمر عند المستويات الحالية."
وارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط بنحو 16 في المائة منذ منتصف 2016 ليبلغ 9.75 مليون برميل يوميا بنهاية العام الماضي، وتأثرت المعنويات سلبا ببعض المخاوف من أن روسيا قد لا تكون ملتزمة التزاما كاملا بتعهداتها في الاتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" بخفض الإنتاج 300 ألف برميل يوميا من أعلى مستوى شهري في 30 عاما البالغ 11.247 مليون برميل يوميا الذي سجلته في تشرين الأول (أكتوبر) 2016.
وتظهر أحدث بيانات لعام 2017 أن إنتاج روسيا من النفط زاد إلى 10.98 مليون برميل يوميا في المتوسط مقارنة بـ 10.96 مليون برميل يوميا في 2016 و10.72 مليون برميل يوميا في 2015.

تقرير حكومي: أسعار الطاقة لا تزال ضمن الأقل عالميا
والمبالغ الموفرة ستستثمر في التنمية
أكد تقرير حكومي أن أسعار منتجات الطاقة في السعودية لا تزال منخفضة مقارنة بدول العالم الأخرى رغم إعادة هيكلة منظومة الدعم ، وستستمر في كونها الأقل على مستوى دول العشرينG20 ، حيث إن سعر البنزين في المملكة مقارب للأسعار في بقية دول الخليج، ولا يزال أقل من معدل الأسعار عالمياً ومعدل الأسعار في دول العشرين، في حين أن سعر الكهرباء سيكون نحو 35 في المائة من معدل أسعار الكهرباء في دول العشرين بما فيها الدول المصدرة للنفط، مثل روسيا وكندا.
وبحسب بيانات -اطلعت عليها "الاقتصادية"- فإن برنامج التوازن المالي، استهدف ربط أسعار المنتجات محلياً بأسعار السوق العالمية، حيث سيتم إعادة توزيع جزء من المبالغ الناتجة على المواطنين للتخفيف من أثر تصحيح الأسعار عن طريق حساب المواطن الذي تقوم عليه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، كما تم تأسيس برنامج لدعم الصناعات المحلية والمحافظة على تنافسيتها.
ويشمل تصحيح أسعار الطاقة أربعة أهداف رئيسة، تتمثل في تحسين الموقف المالي للمملكة والاستفادة من المبالغ الموفرة في تنمية الاقتصاد المحلي، وخفض النمو المتسارع للاستهلاك وتحسين إنتاجية الطاقة في المملكة والمحافظة على الثروات للأجيال المقبلة، وتوجيه الدعم للفئات المستهدفة من حساب المواطن، وإعطاء المواطنين حرية الاختيار بالتصرف بالبدل النقدي للدعم عن أسعار الطاقة.
وبشأن أثر رفع أسعار منتجات الطاقة على القطاعين التجاري والصناعي، أكد التقرير أنه لن يكون هناك أي إصلاحات في أسعار الطاقة على القطاع الصناعي في الوقت الحالي، وسيكون إصلاح الأسعار على القطاع الصناعي متدرجاً خلال سنوات متعددة، إلا أن القطاع سيحظى بأحد أفضل أسعار الطاقة في العالم حتى بعد الإصلاح، ما سيستمر في إعطائهم ميزة تنافسية.
ويمكن للمستثمرين في القطاعين تخفيف الأثر الناتج عن إصلاح الأسعار من خلال خفض استهلاك الطاقة، عن طريق استبدال الأجهزة القديمة بأجهزة جديدة موفرة للطاقة، وتحسين ممارسات الاستهلاك، إضافةً إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بشكل عام لتكون على المستويات الدولية، وسيقدم صندوق التنمية الصناعية السعودي قروضاً ميسرة للشركات الصناعية لمساعدتهم في الوصول إلى ذلك، كما يتم العمل حالياً على تأسيس برنامج لدعم الصناعات والحفاظ على تنافسيتها.
ووفقا للبيانات، فإن أسعار الطاقة في المملكة ليست الأعلى على مستوى دول الخليج، فمثلاً سعر البنزين في المملكة مُقارب لسعر البنزين في الإمارات وعمان، وأسعار الغاز الطبيعي المستخدم في الصناعة لا تزال أقل من الإمارات والكويت وعمان، أما بالنسبة لأسعار الكهرباء فدول الخليج مثل الإمارات والبحرين لديها تعريفات مختلفة للمواطنين والوافدين، وتقدم الدعم لمواطنيها عن طريق خفض التعريفة للمواطنين، في حين رأت حكومة المملكة توجيه الدعم للفئات المستهدفة من المواطنين بشكل مباشر ونقدي عن طريق حساب المواطن، ليستفيد منها المواطن بالشكل الذي يريده.

الربط بالأسعار العالمية
وأكد التقرير أن برنامج التوازن المالي يستهدف ربط الأسعار المحلية بأسعار الأسواق العالمية، ما يعني أن الأسعار المحلية ستكون مستقبلياً عرضة للارتفاع والانخفاض، فيما سيكون السعر النهائي للبنزين محدداً من قبل الحكومة، وسيتم إعلانه للعامة، حتى بعد الربط بالأسعار الدولية، لذلك، لا يوجد مجال للتلاعب بالأسعار من قبل المحطات أو الناقلين أو غيرهم.
وبشأن سعر البنزين في المملكة مع الدول الأخرى، فإن أسعار البنزين في المملكة من الأقل في العالم، حيث بلغ بنزين 95 سعر 24 سنتًا أمريكيا للتر، وبعد تصحيح الأسعار ستبقى أقل من نصف

معدل الأسعار عالمياً.
وحول أسباب رفع أسعار البنزين في المملكة إلى هذا المستوى المرتفع، قال التقرير إنه تم رفع الأسعار حيث يعكس استهلاك البنزين قيمته الحقيقية، ومع ذلك لا تزال أسعار البنزين في المملكة مقاربة أو أقل من أسعار دول الخليج الأخرى، كما أن الدعم في السابق كان يصل لجميع المستهلكين بما في ذلك الوافدون وأصحاب الدخول العالية والشركات والمؤسسات والجهات الحكومية، وجعلهم يستفيدون من الدعم بشكل مساو أو أكبر من المواطنين المستهدفين بالدعم في المقام الأول، لذلك تم إعادة هيكلة الدعم حيث يتم رفع الأسعار لمستويات السوق العالمية، ويعوض حساب المواطن الفئات المستهدفة بالدعم بشكلٍ مباشر.
وبشأن اعتقاد بعض الاقتصاديين بأن سعر البنزين الحالي "قبل رفع سعر البنزين" سعر تجاري ومربح ، يرى التقرير أن الحديث يتمثل في إصلاح الأسعار في المملكة، وليس فيما إذا كان السعر الحالي للبنزين أقل من التكلفة الفعلية لإنتاجه، حيث إن التركيز هنا على قيمة الفرصة البديلة، وتكلفة الفرصة البديلة هنا تكمن في القيمة الحقيقية لمنتج البنزين أو النفط الخام المستخدم في إنتاجه واستغلالها بما يعين على تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني، ولذلك فالأجدى الاستفادة من القيمة الحقيقية لهذا المنتج في تطوير وتنمية اقتصادنا بشكل أفضل، مع توجيه الدعم إلى الفئات المستهدفة فقط."

كفاءة الطاقة
وبحسب التقرير أسهم قطاع الطاقة خلال 2016 بنحو 45 في المائة، من إجمالي الناتج المحلي تقريبًا. إضافة إلى ذلك، بلغ مجموع الوظائف في هذا القطاع أكثر من 600 ألف وظيفة يُشكل فيها السعوديون الجزء الأكبر. وتعمل المملكة الآن على تنويع المصادر عن طريق صندوق الاستثمارات العامة، حتى لا يكون اقتصادها عرضة للتقلبات مع أسعار النفط.
وأدى انخفاض أسعار منتجات النفط والغاز محلياً، إلى انخفاض جاذبية الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، والاعتماد على الوقود الأحفوري -النفط الخام والغاز الطبيعي- بشكل كامل في توفير الطاقة محلياً.
وعلى الرغم من ذلك، تسعى المملكة إلى إنشاء عددٍ من المشاريع لاستخدام مصادر الطاقة البديلة لإنتاج 9.5 جيجا واط من الكهرباء بحلول عام 2023 وفقاً لما جاء في "رؤية المملكة 2030"، لخفض استخدام النفط الخام في إنتاج الكهرباء والمحافظة على الموارد للأجيال المقبلة. ومن شأن عملية إصلاح الأسعار تعزيز الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، وجذب القطاع الخاص بشكل أكبر.

استهلاك الطاقة
ويبلغ استهلاك المملكة من الطاقة 4.7 مليون برميل نفط مكافئ يومياً تتكون من منتجات عديدة، مثل الغاز الطبيعي، وسوائل الغاز، والبنزين، والكيروسين، والديزل، وزيت الوقود، والأسفلت وغيرها.
وشهد إجمالي الطلب على الطاقة في المملكة وتيرة نموٍ سريعة للغاية، فاقت نسبتها 5 في المائة، سنوياً خلال الفترة 2005- 2016 متجاوزةً بذلك معدّل النمو السكاني ونمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها. وفي حال استمرار النمو على نفس الوتيرة، فسيتخطى الطلب المحلي على الطاقة ثمانية ملايين برميل نفط مكافئ يومياً في عام 2030، ما سيشكل أعباء اقتصادية كبيرة على الدولة. وتشير الدراسات إلى إمكانية خفض الاستهلاك المستقبلي بين 2 و2.5 مليون برميل نفط مكافئ يومياً من خلال تحسين كفاءة استهلاك وإنتاج الطاقة وإصلاح أسعارها.
ويعادل استهلاك المملكة من الطاقة نحو 35 في المائة، من إجمالي الإنتاج، ويشمل ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي ومشتقاتهما.
وقد ارتفع استهلاك الطاقة في المملكة بوتيرة أسرع بكثير من نمو الناتج المحلي الحقيقي، حيث

بلغ نمو كثافة استهلاك الطاقة على مدى الـ15عاماً الماضية 0.8 في المائة، سنوياً، مقارنة بانخفاض في أغلب دول العالم، بما في ذلك الدول النامية، وبهذا المستوى تحتل المملكة المرتبة الثانية في كثافة الطاقة على مستوى دول العشرين.G20
وعلى سبيل المثال، الصين دولة صناعية كبيرة ذات نمو اقتصادي كبير، نما الطلب على الطاقة فيها بمعدل 5.3 في المائة، سنوياً، إلا أن كثافة استهلاك الطاقة انخفضت بمعدل 2 في المائة سنوياً تقريبا على مدى السنوات الـ15 الماضية، وتعد "كثافة استهلاك الطاقة" المقياس العالمي لمستوى إنتاجية الطاقة في بلدٍ أو قطاعٍ معين، وتمثل مدى الطاقة التي يتم استهلاكها لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت كثافة استهلاك الطاقة كانت دليلاً على انخفاض إنتاجية الطاقة.
ويبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في المملكة حالياً 55 برميل نفط مكافئا سنوياً، ويعد من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ يبلغ ضعف استهلاك الفرد في دول صناعية مثل ألمانيا وفرنسا واليابان. ولكن الأهم من ذلك هو أن استهلاك الفرد في المملكة مستمر في الارتفاع بنسبة 2 في المائة، وهو ضعف المعدل العالمي البالغ 1 في المائة.
ويبلغ استهلاك البنزين السنوي في المملكة 90 مليون لتر يومياً. ولا يمكن الاعتماد على مستوى استهلاك البنزين وحده لأن الاستهلاك يتأثر بعوامل عديدة كعدد السكان والسيارات وغيرها.
وتحتل المملكة المرتبة الرابعة عالميًا من حيث معدل استهلاك الفرد للبنزين بعد الولايات المتحدة وكندا والكويت، حيث يبلغ استهلاك البنزين للفرد في المملكة 1037 لترا سنوياً.
ونما استهلاك الفرد للبنزين في المملكة بشكل متسارع تخطى 2.7 في المائة، سنوياً على مدى الـ15 عاما الماضية، مقارنة بنمو قدره 0.4 في المائة في كندا، وانخفاض في كلٍ من الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وأستراليا.
ويبلغ استهلاك البنزين في المملكة 2,755 لترا سنوياً للمركبة الواحدة، وذلك يفوق استهلاك المركبة في الولايات المتحدة وكندا بأكثر من 20 في المائة، وأكثر من ثلاث أضعاف استهلاك المركبة الواحدة في ألمانيا.
وبلغ مستوى اقتصاد الوقود في المركبات الخفيفة الجديدة الواردة إلى المملكة 12.6 كيلومترا لكل لتر، مقارنة بـ13.8 كيلومترا لكل لتر في الولايات المتحدة الأمريكية و21.1 كيلومترا لكل لتر في الاتحاد الأوروبي.
وعند المقارنة بالدول عالية الاستهلاك، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن معدل نمو الطلب فيها أقل بكثير من معدل النمو في المملكة، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو الطلب على البنزين في المملكة 5.3 في المائة، سنوياً، كان معدل النمو في كندا 1.3 في المائة، وفي الولايات المتحدة 0.6 في المائة، في حين انخفض استهلاك البنزين في دول أخرى مثل ألمانيا وفرنسا.
وحول مقارنة استهلاك الفرد للبنزين في المملكة مع دول مثل ألمانيا هي مقارنة غير عادلة، لاسيما أن هذه الدول لديها وسائل نقل بديلة، بينما السيارة الشخصية هي الوسيلة الوحيدة للتنقل داخل المدن في المملكة حتى الآن، فإن البيانات تؤكد أن الحكومة تعمل الآن على إعداد مجموعة من مشاريع النقل العام في المدن الرئيسة بالمملكة، التي سيكون أولها مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام في الرياض.
وارتفاع سعر البنزين بشكل كبير في ألمانيا، الذي يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف السعر في المملكة بعد الإصلاح، كان أحد أهم الدوافع لاستخدام النقل العام هناك بشكل فاعل.
وعلى سبيل المثال، نما استهلاك الفرد للبنزين في المملكة بشكل متسارع تخطى 2.7 في المائة، سنوياً على مدى الـ15 عاما الماضية، مقارنة بنمو قدره 0.4 في المائة في كندا، وانخفاض في كلٍ من الولايات المتحدة، وهما دولتان لا تعتمدان بشكل كبير على النقل العام.
ويستهلك القطاع السكني في المملكة 50 في المائة من الكهرباء، والصناعي 18 في المائة، والتجاري 17 في المائة، والحكومي 13 في المائة والزراعي 2 في المائة. ويستفيد القطاع السكني من أغلب الدعم المقدم في قطاع الكهرباء.

ونما استهلاك الفرد في المملكة بوتيرة متسارعة بلغت 4 في المائة تقريباً منذ عام 2000، مقارنة بانخفاض في النمو لأغلب دول العشرين، عدا الصين والهند.

تعريفات الكهرباء
وبشأن إعادة هيكلة تعريفات الكهرباء للقطاع السكني ورفع التعريفة بشكل كبير، فقد، حصل التغيير في التعريفة لأول شريحتين من الاستهلاك، التي يستفد منها جميع المستهلكين في القطاع السكني، بما في ذلك الفئات الغنية من المواطنين والمقيمين -غير المستهدفين بالدعم-. لذلك تقرر رفع تكلفة الشريحتين الأولى ليعكس سعر التكلفة، وتوجيه الدعم للفئات المستهدفة بشكلٍ مباشر عن طريق حساب المواطن.
وكانت تعريفة الكهرباء للشريحة الأولى من الاستهلاك 0.05 ريال لكل كيلو واط ساعة، وللشريحة الثانية 0.10 ريال لكل كيلو واط ساعة، وسيتم تغييرها إلى 0.18 ريال لكل كيلو واط ساعة، وعلى الرغم من ذلك تبقى تعريفة الشريحة الأولى لاستهلاك الكهرباء في القطاع السكني -6000 كيلو واط ساعة فأقل- في المملكة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. كما ستتلقى الفئات المستهدفة بالدعم من المواطنين التعويض عن ارتفاع الأسعار عن طريق حساب المواطن.
وتُصنف المملكة من ضمن الدول الخمسة الأكثر استهلاكاً للطاقة في المنزل، حيث يبلغ معدل استهلاك الكهرباء للمنزل 24.400 كيلوواط ساعة سنوياً في المملكة، وهو أكثر من خمس أضعاف الاستهلاك في فرنسا وألمانيا، ونحو ضعف الاستهلاك في النرويج وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من علمنا بأن الأحوال الجوية في المملكة من أهم أسباب ارتفاع الاستهلاك، إلا أن هناك بعض الممارسات التي أدت إلى تضخم الاستهلاك بشكل كبير، مثل غياب العزل الحراري عن 70 في المائة من المباني، واستخدام المصابيح غير الموفرة للطاقة، وترك الإضاءة وأجهزة التكييف تعمل عند ترك المنزل.
وبلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الكهرباء للوحدة السكنية 2.200 كيلوواط ساعة في الشهر، بما يعادل فاتورة قدرها 440 ريالا شهرياً، وهو مقارب للمعدلات العالمية، فمثلاً يبلغ الإنفاق الشهري على الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية 428 ريالا شهرياً، وفي المملكة المتحدة 450 ريالا شهرياً -شاملاً تكلفة غاز التدفئة-، و476 في أستراليا -شاملاً تكلفة الغاز المنزلي-. كما نوه التقرير إلى أن الحد الأقصى للارتفاع في الفاتورة سيكون 420 ريالا بالشهر مهما كانت كمية الاستهلاك، وعلى الرغم من أن الرقم ليس صغيراً، إلا أنه يجب التنويه إليه حتى لا يتصور المواطنون أن الفاتورة سترتفع بآلاف الريالات.
وتستأثر أجهزة التكييف في المملكة بما يزيد على 65 في المائة من استهلاك الطاقة الكهربائية في المباني، فيما تستهلك الإضاءة ما يقارب 8 في المائة، وتستهلك سخانات المياه نحو 6 في المائة، بينما تستهلك الأجهزة البيضاء -الغسالات، والثلاجات، والمجمدات، وجلايات الصحون، إلخ- بنحو 14 في المائة. ونظراً لنسبة الاستهلاك الكبيرة للتكييف، يتضح أهمية اختيار أجهزة التكييف الموفرة للطاقة واستخدام العزل الحراري في المباني.
وأدى الارتفاع المتسارع في استهلاك الكهرباء إلى استخدام ما يقارب 160 مليون برميل من النفط الخام سنوياً في إنتاج الكهرباء محلياً، كما تضاعفت القدرة الإنتاجية لمحطات توليد الكهرباء في العشر السنوات الأخيرة لتصل إلى 75 جيجا واط عام 2016 باستثمارات بلغت عشرات المليارات لمواكبة الطلب المحلي المتسارع.

- **L'Orient Le Jour – Jeudi 04.01.2018**
  - Un géant gazier qatari naît de la fusion de Qatargas et RasGas

Details:

Un géant gazier qatari naît de la fusion de Qatargas et RasGas

Qatargas a été créée en 1984, avec une participation majoritaire de la Qatar Petroleum et des investisseurs étrangers, afin d'exploiter les ressources gazières de l'émirat. Photo Reuters

HYDROCARBURES

Les deux entreprises d'État produisent principalement du gaz naturel liquéfié (GPL) destiné à l'exportation.

Le Qatar a annoncé hier la fusion des deux entreprises gazières étatiques en charge de la gestion du secteur du gaz naturel du pays, une mesure destinée à réduire les coûts et créer un géant énergétique mondial. Qatargas et RasGas, qui gèrent l'industrie du gaz naturel liquéfié (GNL) de ce riche émirat du Golfe, ont fusionné sous le nom de Qatargas.

« Le 1er janvier, nous avons annoncé la naissance du nouveau Qatargas », a déclaré le PDG de la compagnie nationale de pétrole Qatar Petroleum, Saad el-Kaabi, lors d'une conférence de presse. Selon lui, cette fusion devrait permettre d'économiser deux milliards de riyals qataris (545 millions de dollars) par an. En décembre 2016, le Qatar avait dit vouloir créer un géant énergétique unique au niveau mondial, en termes de volume, de services et de crédibilité.

Premier exportateur de GNL

Avant la fusion des deux entreprises étatiques, RasGas ne détenait aucun actif mais supervisait et gérait toutes les opérations GNL de l'émirat. Qatargas est pour sa part le plus gros producteur de GNL au monde, avec une production d'environ 77 millions de tonnes par an. Le Qatar est le premier fournisseur mondial de GNL depuis 2006, selon l'Agence américaine d'information sur l'énergie. L'émirat possède en outre les troisièmes réserves prouvées de gaz naturel au monde, selon la même source. Les exportations gazières ont aidé ce petit pays du Golfe à devenir l'un des plus riches du monde.

En 2017, le Qatar avait annoncé son intention d'augmenter sa production dans l'immense champ gazier off-shore North Field, qui a alimenté l'extraordinaire transformation de l'émirat ces dernières années et qu'il partage avec l'Iran, pour atteindre les 100 millions de tonnes d'ici à 2024. Qatargas et RasGas avaient des joint-ventures avec des compagnies pétrolières telles qu'ExxonMobil, Total et Shell. De hauts responsables de ces compagnies se trouvaient hier à la conférence de presse du PDG de Qatar Petroleum. M. Kaabi a d'autre part confirmé que Qatar Petroleum souhaitait investir dans le marché énergétique irakien. Il a dit avoir eu des entretiens avec des ministres irakiens sur le sujet. « L'Irak est un pays très important dans la région », a-t-il souligné.

Qatargas a été créée en 1984, avec une participation majoritaire de la Qatar Petroleum et des investisseurs étrangers, afin d'exploiter les ressources gazières de l'émirat. Outre du GNL, l'entreprise produit du gaz de pétrole liquéfié (GPL), du condensat de gaz naturel, de l'hélium et du soufre. RasGas a pour sa part été fondée en 1993. Tout comme Qatargas, l'entreprise est majoritairement détenue par Qatar Petroleum.

La fusion entre les deux entreprises d'État survient alors que le pays traverse une crise

inédite depuis la rupture en juin des relations diplomatiques décidée par ses voisins du Golfe, emmenés par l'Arabie saoudite, qui lui ont également imposé un blocus. Le royaume, soutenu par les Émirats arabes unis et Bahreïn, mais également par l'Égypte, accuse en effet le Qatar de soutenir le terrorisme, ce que ce dernier dément.

- **دار الخليج الاقتصادى – الخميس 04.01.2018**
  - الصين تتجه لتجاوز اليابان كأكبر مستورد للغاز
  - «برنت» يخترق 67 دولاراً للبرميل - النفط يواصل الصعود القياسي وسط استمرار التظاهرات في إيران
  - عمان تبيع مليوني برميل في بورصة دبي

التفاصيل:

الصين تتجه لتجاوز اليابان كأكبر مستورد للغاز

تتجه الصين هذا العام، للتفوق على اليابان،لتصبح أكبر مستورد في العالم للغاز الطبيعي الذي تستخدمه، ليحل محل الفحم في إطار حملة مكافحة التلوث التي تشنها بكين.

والصين، أكبر مستورد للنفط والفحم في العالم بالفعل، هي ثالث أكبر مستهلك للغاز الطبيعي في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا. لكنها تستورد نحو 40 في المئة من احتياجاتها، لأن الإنتاج المحلي لا يكفي لتلبية الطلب.

وأظهرت بيانات من تومسون رويترز ايكون، أن واردات الصين من الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال ستصل إلى 67 مليون طن بزيادة أكثر من 25 في المئة على أساس سنوي. وزادت واردات الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 50 في المئة.

وهذه البيانات، التي تشمل ناقلات الغاز الطبيعي المسال التي وصلت إلى الصين وتقديرات تدفق الواردات الشهرية عبر الأنابيب، هي بيانات أولية نظرا لعدم توافر بيانات ديسمبر/ كانون الأول حتى الآن.

وما زالت الصين تتخلف عن اليابان التي تقدر وارداتها السنوية من الغاز بنحو 83.5 مليون طن، وجميعها من الغاز المسال.

«برنت» يخترق 67 دولاراً للبرميل - النفط يواصل الصعود القياسي وسط استمرار التظاهرات في إيران

صعدت أسعار النفط في تعاملات أمس إلى أعلى مستوياتها في عامين ونصف العام بدعم من توترات ناجمة عن استمرار الاضطرابات في إيران، العضو بمنظمة أوبك، غطت على زيادة في الإنتاج في الولايات المتحدة وروسيا.

و ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 55 سنتا إلى 60.91 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى منذ يونيو حزيران 2015، كما صعدت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت 50 سنتا إلى 67.07 دولار للبرميل مقتربة من مستوى 67.29 دولار الذي سجلته أمس الأول

وهو الأعلى منذ مايو أيار 2015.
يقول متعاملون إن الأسواق ارتفعت كثيرا في الآونة الأخيرة في وقت من المنتظر أن يزيد فيه الإنتاج الأمريكي مجددا وتظهر فيه شكوك بشأن ما إذا كان نمو الطلب سيستمر عند المستويات الحالية.
وارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط حوالي 16 بالمئة منذ منتصف 2016 ليبلغ 9.75 مليون برميل يوميا بنهاية العام الماضي.
كما تأثرت المعنويات سلبا ببعض المخاوف من أن روسيا قد لا تكون ملتزمة بشكل كامل بتعهداتها في الاتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بخفض الانتاج بواقع 300 ألف برميل يوميا من أعلى مستوى شهري في 30 عاما والبالغ 11.247 مليون برميل يوميا الذي سجلته في أكتوبر تشرين الأول 2016.
وتظهر أحدث بيانات لعام 2017 أن إنتاج روسيا من النفط زاد إلى 10.98 مليون برميل يوميا في المتوسط مقارنة مع 10.96 مليون برميل يوميا في 2016 و10.72 مليون برميل يوميا في 2015.
و أظهر استطلاع أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة هبطت للأسبوع السابع على التوالي، في حين تشير التوقعات إلى ارتفاع مخزونات نواتج التقطير والبنزين الأسبوع الماضي.
وتوقع ستة محللين جرى استطلاع آرائهم قبيل صدور تقريري المخزونات من معهد البترول الأمريكي وإدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية في المتوسط أن تكون مخزونات الخام قد انخفضت 5.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 29 ديسمبر/كانون الأول.
وهبطت مخزونات الخام 4.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 ديسمبر/كانون الأول مقارنة مع توقعات محللين بانخفاض قدره أربعة ملايين برميل.
ويتوقع المحللون أن تكون مخزونات البنزين قد ارتفعت 1.9 مليون برميل الأسبوع الماضي، بينما أظهر الاستطلاع توقعات بأن تكون مخزونات نواتج التقطير قد زادت بمقدار مليون برميل الأسبوع الماضي. وتشمل نواتج التقطير زيت التدفئة ووقود الديزل.
وبحسب الاستطلاع، من المتوقع أن تكون معدلات الاستفادة من المصافي قد ارتفعت 0.2 نقطة مئوية من 95.7 في المئة من الطاقة الإنتاجية الإجمالية في الأسبوع المنتهي في 22 ديسمبر/كانون الأول.
وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأسبوع السابق أن معدل الاستفادة من الطاقة الإنتاجية للمصافي ارتفع إلى 95.7 في المئة، وهو الأعلى في شهر ديسمبر/كانون الأول منذ عام 1998.
وواصل إنتاج روسيا من النفط نموه في 2017 حيث بلغ متوسطه اليومي 10.98 مليون برميل يومياً مسجلاً أعلى مستوياته في ثلاثين عاماً، على الرغم من أن وتيرة النمو تباطأت عن 2016 نظراً لمشاركة البلاد في اتفاق عالمي لخفض الإمدادات تقوده منظمة أوبك.
واتفقت أوبك التي يهيمن عليها منتجون من الشرق الأوسط، ومنتجون كبار آخرون، على خفض إمداداتهم المجمعة بنحو 1.8 مليون برميل يومياً من بداية 2017 لدعم الأسعار.
وقالت روسيا إنها ستخفض إنتاجها بنحو 300 ألف برميل يومياً من أعلى مستوى شهري في 30 عاماً عند 11.247 مليون برميل يومياً الذي سجلته في أكتوبر/تشرين الأول 2016 وحققت الخفض المستهدف بحلول الربع الثاني.
واتفقت أوبك وروسيا على تمديد الخفض حتى نهاية 2018.
وأظهرت بيانات وزارة الطاقة الروسية أن إنتاج النفط ومكثفات الغاز بلغ 10.95 مليون برميل يومياً في ديسمبر/كانون الأول، ارتفاعاً من 10.94 مليون برميل يومياً في نوفمبر/تشرين الثاني.
وبالأطنان، ارتفع إنتاج النفط إلى 46.322 مليون طن الشهر الماضي من 44.782 مليون طن في نوفمبر/تشرين الثاني، مدعوماً بزيادة 0.2 في المئة في إنتاج «روسنفت» أكبر شركة منتجة للخام في روسيا.
وبالنسبة لعام 2017 بأكمله، بلغ متوسط الإنتاج 10.98 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 10.96 مليون برميل يومياً في 2016، و10.72 مليون برميل يومياً في 2015.
وبالأطنان، بلغ إنتاج روسيا النفطي 546.8 مليون طن العام الماضي، مقابل 547.5 مليون طن في

2016، الذي كان أطول بيوم واحد.
وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إنه من المتوقع أن يبقى إنتاج النفط في 2018 عند 547 مليون طن إذا استمر الخفض حتى نهاية العام، بموجب الاتفاق.
وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها في ديسمبر/كانون الأول «من المرجح أن يبقى الإنتاج حول المستويات الحالية في أعقاب قرار أوبك ومنتجين آخرين مؤخراً، لتمديد الخفض حتى نهاية 2018.»

عمان تبيع مليوني برميل في بورصة دبي

قال مصدر مطلع إن وزارة النفط والغاز في سلطنة عمان ستطرح مزادا في بورصة دبي للطاقة الخميس المقبل، لبيع مليوني برميل من النفط الخام للتحميل في مارس/ آذار.
وسيكون الحد الأدنى للعروض مساويا لسعر البيع الرسمي للخام في مارس/ آذار.